الأمننة: منظومة للقيم الأمنية الجديدة في العلاقات الدولية

وداد غـــزلاني
مخبر الدراسات القانونية البيئية
جامعة 8 ماي 1945 – قالمـــة

الملخّـــص:

يعد مفهوم الأمن من أصعب وأعقد المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، فهو مفهوم نسبي متغير ومركب وذو أبعاد عدة ومستويات مختلفة، ترتبط اساسا بطبيعة التغيرات التي لحقت مفهوم وطبيعة التهديد الذي اضحى حقل العلاقات الدولية عرضة له، والذي ادى تباعا الى حدوث تغيير في مستويات تحليله و النطاق الذي يمتد اليه، ما دفع بالمختصون الى طرح اصطلاح الامننة لمواكبة هذه المستجدات، وهو ما تحاول هذه الورقة البحثية الوقوف عليه.

الكلمات المفتاحية : التغير-التهديد-العالمية-القومية-الأمن-

Résumé:

la notion de sécurité est difficile à définir scientifiquement. Cette complexité relève de sa disparité et de ses différents niveaux d'analyses qui font d'elle très vulnérable. Les différents changements qui ont touchées les relations internationales et les menaces auxquelles ils sont confrontés aujourd'hui, ont suscités l'émergence d 'un nouvel étendue de la sécurité appelé sécurisation, que je vais détailler dans se qui suit.

Mots clés: changements-menace-mondialisation-national-sécurité.

Abstract:

The notion of security is difficult to define scientifically. This complexity is due to its disparity and different levels of analysis, which make it very vulnerable. The different changes which affected international relations have led to the emergence of a new scope of security. So what are its Changes that have affected the notion of security, called by security experts securization which this paper will detailed.

Key words: change-threat-global-national-security.

مقـــــدمة:

في كتب العلاقات الدولية النموذجية،الدول هم اللاعبون الرئيسيون في العلاقات الدولية. والقضايا المركزية للدول هي البقاء، ووحدة الأراضي القومية ومؤسساتها، وحرية العمل للحفاظ على هذه المصالح الجوهرية وازدهار الدولة ومواطنيها. وفي مرحلة الحرب الباردة سيطرت فكرة الأمن القومي على معظم المؤلفات التي صدرت بهذا الخصوص، وانحصر الاهتمام الرئيسي لكل الأكاديميين والساسة بالقدرات العسكرية التي يتعين على دولهم تطويرها للتصدي للتهديدات التي تواجهها، ولكن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة تم انتقاد فكرة الأمن هذه، و مضامنيها الضيقة، و تعددت الكتابات لبناء مفهوم موسع للأمن، خارج الحدود المحصورة لمفهوم الأمن القومي الضيق،بحيث يشمل سلسلة من الاعتبارات الأخرى تواكب التطور ألمفاهيمي الذي ألقت العولمة بظلاله على العلاقات الدولية،و هو ما يقودنا الى طرح الاشكالية التالية:

ما طبيعة الأثر الذي اجدثته طروحات الأمن العالمي التي واكبت ظاهرة العولمة في مراجعة منظومة القيم الأمنية في العلاقات الدولية تحت مسمى الأمننة؟

إن تحليل هذه الاشكالية يكون باختبار الفرضيتين التاليتين:

-إن عدم الاتفاق على تعريف محدد للأمن يرجع في الأساس إلى طبيعة التوسع الذي اتخذه هذا المصطلح و طريقة توظيفه من قبل القوى الكبرى .

-إن إقرار أطروحة الأمن العالمي تستوجب توفر شعور بالتكافل العالمي و ضمير إنساني مشترك.

أولا: من الأمن القومي إلى الأمن العالمي: لقد شكل ويشكل موضوع الأمـــن الشغل الشاغل للدول عبر مختلف مراحـــل تطـــورهم،إن لـــم نقـــل أســـاس استمرارهم،إذ يقرن في الغالب بحق البقاء.ويتفق أغلب البـــاحثين علـــى أن الأمن مفهوم مثير للجدل، متعدد الأبعـــاد والأطـــراف، كمـــا تتفـــق أغلـــب التعريفات المقدمة لمصطلح الأمن، بأن إقراره مقرون أساسا بغياب التهديـــد الفعلي أو المحتمل،و يرى "باري بوزان في هذا الاطار" انه مفهوم معقـــد و ينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور علـــى الأقل:بـــدءا بالســـياق السياســـي للمفهوم،و مرورا بالأبعاد المختلفة له و انتهاء بالغموض و الاختلاف الـــذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية.

لقد ارتبط مفهوم الأمـــن فـــي دراســـة السياســـة الدوليـــة تقليـــديا بمفهوم"المجتمع"و حالة "الطبيعة"، وعد احد أسباب نشأتها. فقد ميز"تومـــاس هوبز" بين "حالة المجتمع" و"حالة الطبيعة"، واعتبر أن الأفراد فـــي النظـــام الداخلي يعيشون "حالة المجتمع"، بينما تعـــيش الدولـــة "حالـــة الطبيعـــة"في العلاقات الدولية.[1]ان البحث عن الأمن دفع البشر إلى الانخراط في مجتمعات من خلال عقد اجتماعي، تخلوا بموجبه عن حريتهم لصالح سلطة مركزيـــة مشتركة. و يعتقد "هوبز" أن هذه السلطة المركزية "الدولة"، قد أنشـــأت مـــن أجل حماية الشعب ضد العدوان الخارجي، وبذلك فان الأفراد أوكلوا للدولـــة مسألة حماية أمنهم، ولا يزال هذا التصور قائما في عرف مختلـــف الـــدول لكونه مصدرا من مصادر شرعية السلطة، وسببا للولاء العام لها[2].

إن من السمات التي يتميز بها الأمن سمة التغيير، الأمر الذي يـــدخل الدولة في دائرة مغلقة نحو زيادة القوة، مما يخلق انعدام الأمن تلقائيـــا لـــدى دول أخرى في سياق سعيها لتحقيق الأمن لذاتها. وتلك العملية المتصاعدة من حالات انعدام الأمن يطلق عليها اسم "المعضلة الأمنية"، والتي يرجعها كـــل

من "بوث" و "ويلر"Booth ,Willer إلى شعور دولة ما بعدم اليقين والاطمئنان، عما إذا كانت الاستعدادات العسكرية لدولة أخرى مجرد استعدادات دفاعية بحثه لدعم أمنها،أم أنها ذات طابع هجومي تهدف من ورائه إلى تغيير الوضع الراهن لمصلحتها.و هناك من يميز بين معنى ضيق للأمن وآخر واسع.ينصرف الأول إلى كافة الإجراءات الخاصة بتأمين الأفراد داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة، وتهيئة الظروف المحيطة بهم لإشباع حاجاتهم الأساسية و التكميلية،أما المفهوم الواسع فهو يشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي الداخلي.فهو يشمل تحقيق الأمن ببعديه الداخلي و الخارجي.ومن جانب آخر هناك مفهوم الأمن الخشنhard security والأمن الناعم soft security .فالخشن هو ذلك الأمن الذي يميزه الطابع العسكري أي الأمن التقليدي،أما الأمن الناعم فهو مفهوم يندرج فيه كل التحديات الغير عسكرية التي تواجه الدول مثل تحديات الصحة، الجرائم المدنية،المشاكل العرقية...، وهي تحديات غير مباشرة ذات طبيعة مركبة،يتداخل فيها أمن الأفراد بأمن الدولة و المجتمع، وهذه الظاهرة قد تكون ممتدة جغرافيا و عابرة للحدود. يعرفه "أرنولد وولفر" Arnold Walfers" يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر"[3]،وترى "باري بوزان" Barry Busan [4] بأنه:" في حالة الأمن يكون النقاش دائرا على السعي للتحرر من التهديد،أما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي،فإن الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي".ويعتبر "ولتر ليبمان " Walter Lippmann" أن الأمة تبقى في وضع أمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية، إذا كانت ترغب بتفادي وقوع

الحرب. وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريـــق انتصارها في حرب كهذه" [5]، أما "بـــوث" و "ويلـــر" Booth and Weeler فإنهما يعتبران أنه:" لايمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المســـتقر، إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن علـــى أنه عملية تحرر"[6]. وشكلت طروحات الواقعين بخصوص قضايا الأمن حجر الزاوية في ظل النظام الثنائي القطبية خاصة،إذ اعتبرت بأن العلاقات الدولية لا تخرج عن اعتبارها علاقات للصراع الدائم لكسب النفوذ والزيـــادة مـــن القوة. وعد النظام الدولي ميدان للصراع المتنامي، تسعى فيه الدول لتحقيـــق أمنها على حساب أمن جيرانها،والذي لا مكانة فيه للسلام.فالدول في ســـعى دائم لتأمين وجودها، وتكوين استقلالها ونتيجـــة لـــذلك فـــإن الرغبـــة فـــي البقاء،تبقى القوة الدافعة الرئيسية التي تـــؤثر فـــي ســـلوكها،والحرب أهـــم مظاهرها[7]. وفي هذا الصدد يؤكد الواقعيون الجدد بأن السياسات الدولية قد لا تتصف بالحروب المستمرة،ولكن بتنافس أمني شديد،يكون قيام الحرب فيـــه أمرا متوقعا باستمرار. وأن أي تعاون بين الدول يبقى" مقيدا بمنطق التنـــافس الأمني المسيطر، الذي لا يلغيه التعاون مهما كان حجمه. ذلـــك أن الســـلام الحقيقي والدائم ووجود عالم لا صراع فيه من أجل الهيمنة أمرا غيـــر وارد التحقق".[8] وضمن نفس السياق،يؤكد "جون هارز" John Herz بأن: " منطق تغليب المصلحة الذي تتبناه كل دولة، وحشد القوى اللازمة لتأمينه، يقلل مـــن فرص خلق تعاون بين الدول. يتم من خلاله بعث بيئة دولية ســـلمية. فجـــو انعدام الثقة الذي يصنع هذا النظام، والموقف الدفاعي المستبق الذي يضع كل طرف نفسه فيه في مواجهة غيره" المهاجم المفترض"[9]. من خلال ما يحشده من استعدادات عسكرية، يخلق شكوك يصعب تبديدها، وجو من عدم الثقـــة، الذي يؤدي إلى دوامة من الفعل ورد الفعل مفتوحة على التصعيد والانفجـــار

في أي وقت وتحت أي ذريعة أو سبب". لذا يصبح قيام الحرب أمرا محتمل الوقوع على الدوام.[10] إن الخوف وانعدام الثقة إذن هما أساس المشكلة التي تعاني منها قضية الأمن الدولي. وحتى في حالة وجود نوايا حسنة يبقى التخوف والريبة منها قائمتان. وأن من يبالغ في حسن الظن يفتح الباب واسعا ليكون فريسة سهلة، مما يؤدي إلى عواقب وخيمة.[11]

ويشدد من جانب آخر أنصار ما بعد الحداثة في الأمن الدولي،في نقدهم لطروحات الواقعية للموضوع، ويعتبرون الواقعية هي إحدى المشاكل المركزية لانعدام الأمن الدولي، بخطابها الجاف المتمحور حول القوة وزيادة تنافسيتها، والذي أتخذ منه كأساس لتفسير السياسة الدولية وإدارتها والتي تجعل من القوة محركها ومن الحرب وسيلتها.[12] لذا فإن إقرار الأمن يحتم مراجعة للمفاهيم التي تروج داخل العلاقات الدولية،و النحي بها لاتجاهات جديدة تتجاوز تلك التقليدية،[13] وفي هذا الصدد يؤكد "بوزان" ضرورة إيجاد رؤية جديدة حول الأمن،تشمل الجوانب السياسية، الاقتصادية، البيئية، المجتمعية والعسكرية، يتم التعبير عنها من منطلقات دولية مشتركة وشاملة. وهو ما من شأنه أن يجعل الدول تتملص ولو جزئيا، من تلك السياسات الأمنية المفرطة الذاتية، إلى التفكير في مصالح أمنية بمشاركة جيرانها.[14] وهكذا تشتمل قضايا الأمن التقليدية على الحرب والسلام، سيّما في مابين القوى العظمى، توازن القوى،الأحلاف، الامبريالية والعلاقات الاقتصادية الدولية، بما فيها الوصول إلى المواد الخطرة، التجارة، الاستثمار، العملات، القانون الدولي والمؤسسات العالمية. إضافة إلى ما أصطلح على تسميته"**بالأجندة الجديدة**"التي تشتمل على بعض القضايا التي برزت مع التطور التقني، مثل مخلفات ونتائج طرق الإنتاج على البيئة، أو إسهامات تكنولوجية حيوية لتطوير أسلحة الدمار الشامل، وبعض الأمور الأخرى التي

كان اهتمام الدول بها أقل في السابق، خاصة الأحداث داخل الدول الأخـــرى كالحروب الأهلية وحقوق الإنسان كما رأينا آنفا.[15]

ولقـــد قـــدمت الصـــحيفة الرائـــدة فـــي هـــذا المجـــال: الأمـــن العالميInternational Security تعريفا للأمن العالمي،والذي أثبتـــت أنـــه دليل دائم:" يتزايد تعريف الأمم لأمنها لـــيس بالأشـــكال التقليديـــة لقواتهـــا الاقتصادية واقتصادها النشيط، واستقرار الحكم فيها فقط،بل بشروط أخـــرى كقدراتها التي كانت في الماضي أقل مركزيـــة: كمـــوارد الطاقـــة، العلـــم، التكنولوجيا، الغذاء والمصادر الطبيعية...اليوم لقد فرض الاعتماد المتبـــادل اهتمامات عبر الأمم،كالتجارة، الإرهاب، التوريدات العسكرية والبيئية، لتكون عناصر رئيسية في الاعتبارات الأمنية في أي مجتمع رفاه ورخاء... يشـــمل الأمن العالمي على جميع تلك العوامل ذات التأثير المباشر في بنية نظام دولة الأمة وسيادة أعضائها، مع تأكيد خاص على استخدام القـــوة والتهديـــد بهـــا وضبطها" [16]. باختصار ينصب التغير المشـــروط إذن علـــى بقـــاء الـــدول وسيادتها وقوتها ورخائها، وعلى الأدوات الرئيسية التي تحمـــي بهـــا هـــذه المصالح وتطورها.

<u>ثانيا: الأمن القومـــــي والعالمي:توافق أو تضاد:</u>إن التغيرات التي طـــرأت على الجماعة الدولية مع أواخر القرن العشرين، ساهمت في إيجـــاد رؤيـــة جديدة حول الأمن بإخراجه من حيث النطاق، من القوميـــة الإقليميـــة إلـــى العالمية، ومن حيث البعد من العسكرية إلى السياسية، الاقتصـــادية و البيئيـــة وحتى ما هو مرتبط بالاثنية في حالات أخرى. وأصبح بذلك الأمن ينطـــوي على مدخلات دولية أكثر اتساعا.إن هذا التشابك المتعدد الأبعاد الجديـــد،من المفروض أن يسهم في بعث رؤية جديدة في السياســـات التعاونيـــة لإقـــرار

الأمن،وما يرتبط به من سلم دولي عالمي يتجاوز حدود الخصوصيات التي سبق لنا التطرق إليها. إلا أن الإشكال الأساسي الذي يطرح نفسه وبقوة هو إمكانية التوفيق بين الأمن القومي والأمن العالمي والاعتبارات المساعدة أو المعيقة له؟

في هذا الصدد تتعدد الطروحات المجيبة على هذا التساؤل،بين أنصار الستاتيكية المؤكدين على أن العلاقات بين الدول،تتجاهل التغيرات الجوهرية التي طرأت على السياسة الدولية خاصة في أعقاب الحرب الباردة، وبين مروج لكون العمليات الثنائية التي تمثلت بالاندماج والترشدم التي طبعت العالم المعاصر، تعني وتدعم فكرة ضرورة إعطاء المزيد من الاهتمام لقضايا الأمن الجماعي المجتمعي. وبالتالي فإن الاندماج والتكامل الحاصل في مناطق مثل أوربا، يؤدي إلى تعويض النظام السياسي التقليدي المبني على أساس الدولة القومية، بحيث يترك الأمم مكشوفة ضمن أطر سياسية أكثر اتساعا مثل الاتحاد الأوروبي اليوم. وفي الوقت نفسه،فإن تفكك الدول المختلفة مثل الاتحاد السوفيتي سابقا ويوغسلافيا، قد أفرز مشكلات جديدة،تتعلق بالحدود والأقليات،في تنظيم الإيديولوجيات التي تؤدي إلى ازدياد عدم الاستقرار الإقليمي.[17] وقد أدى ذلك إلى القول بأن المجموعات الاثنية القومية، وليس الدول هي التي ينبغي أن تحظى باهتمام أولئك الذين يهتمون بوضع تحليل لمفهوم الأمن.[18] فأصبح الحديث مرتبط بأقليات دول الساحل الإفريقي (الطوارق) وأمن السلافيين في الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، وأمن هؤلاء في الشيشان.ولا تعدو أن تكون هذه الأطروحات سوى مقتربات لحجج أكثر واقعية، هي تأمين الوجود لهذه القوة على تلك لتحقيق المزيد من المكاسب، ويبقى في الأمثلة المذكورة الوصول إلى منابع النفط الجديدة وإحكام القرصنة عليها الغاية الأساسية إن لم تكن الوحيدة.

ومن جانب آخر يذهب آخرون إلى اعتبار أن التركيز علـــى الأمـــن القومي والأمن الدولي أمر تجاوزه الزمن، وذلك بسبب نشوء مجتمع عـــالمي جنيني في تسعينات القرن العشرين، سمته الأساسية الاتجاه نحو تفكيك معطى الدولة الأمة. وبالتالي فإن الجهد يجب أن ينصـــب علـــى دراســـة المجتمـــع العالمي بدلا من المجتمع على مستواه ألاثني–القومي. فالعولمة التي صـــبغت نهاية القرن العشرين قد جلبت أخطارا جديدة كتسخين الكرة الأرضية وثقـــب الأوزون،إمكانية حصول كوارث نووية وانهيار النظام المالي العالمي، كمـــا كشفت عنه الأزمة الماليـــة العالميـــة الأخيـــرة 2008-2009. فمثـــل هـــذه التهديدات العالمية تخرج عن حدود سيطرة الدول القومية، بل وقد تكون أحد امتداداتها (أمريكا والأزمة المالية العالمية). لذا فإنها تتطلب طـــرح عـــالمي لمعالجتها،[19] ضف إلى ذلك الندرة في الثروات وما تخلفه من مشـــاكل فـــي توزيعها على الصعيد العالمي،حيث أصبحت اقترانا بذلك أي عنصر النـــدرة فيها، يطرح مشاكل للهجرة التي تنذر بحدوث مشاكل لا حدود لها. وهو مـــا نجم عنه أشكال جديدة من انعدام الأمن ناتجة عن المنافسات ضـــمن الـــدول وعبر حدود الدول. وقد تجلى ذلك في الحروب الوحشية التي انـــدلعت فـــي البوسنة،الشيشان،الصومال،رواندا، وما يحدث فـــي ليبيـــا، الـــيمن وســـوريا مؤخرا، وما اقترن في بعضها بسياسات التطهير العرقي، حيث أصبح يطرح بعد جديد للأمن العالمي مرتبط بأمن الأفراد والجماعات.[20]

ويقدم من جهة أخرى "دافيد هيلد"David Held فرضيات رئيســـية حول العولمة وقضايا الأمن، يعتبرها أساس لمراجعة هذه الأخيرة نوجزهـــا في:

1– إن انتشار التقنيات العسكرية في جميع أنحاء العالم، تعني أنه بينما يطور المجددون،ويستخدمون حدودا فاصلة في الأسلحة المتطورة، فإن دول أخرى

تضطر للحصول على أحدث المعلومات والأنظمة، أو أن تدفع ثمن تخلفها في قوتها العسكرية وفي أمنها.[21] وإن كانت هذه الحقيقة المؤكدة صحيحة، فإنها ليست جديدة ولا عالمية.

2- لم بعد يحتاج خوض الحرب في عصر المعلومات إلى تحريك المجتمع فيزيائيا، بل يحتاج إلى سياسة علاقات عامة فعالة تستخدم فيها وسائل الإعلام بمهارة،لإعلام الرأي العام،تحتاج معظم الحروب الآن إلى الهدوء السياسي، لأنها الآن لها رأسمال شديد وإمكانات محددة أكثر.[22]

3- العالم يمارس ثورة جديدة في التكنولوجيا العسكرية، فتقنيات المعلومات تحول القدرات العسكرية الموجودة، وإدارة الحروب، والقدرة على إظهار القوة العسكرية من مسافات بعيدة بدقة عظيمة.[23]

4- تجعل أنظمة الاتصالات الآنية إدارة الحروب أسهل، لأن القادة يستطيعون الإشراف والتدخل بالعمليات العسكرية الميدانية إلى درجة لم تكن ممكنة من قبل.[24]

5- إن العولمة المتزايدة في قطاعات الصناعات المدنية التي تعمل في الإنتاج الدفاعي كالالكترونيات أو البصريات،تتساهل في السيادة التقليدية للقدرات الدفاعية القومية، لأنها تجعل الحصول على الأسلحة واستخدامها خاضعا لقرارات وأعمال سلطات أخرى أو شركات وراء مجال التشريع القومي.[25]

6- تصبح تهديدات أمن الدول، أكثر انتشارا ولم تعد عسكرية بشخصيتها، وهكذا يوجد تكاثر أسلحة الدمار الشامل تهديدا قويا لكل الدول.[26]

وفي موضع آخر، يورد"توماس فريدمان"Thomas Friedman في فصله حول الأمن والجيوبولتيكا، أربعة اقتراحات حول تأثير العولمة في الأمن نلخصها في:

1- "يؤدي التطور الاقتصادي والرخاء إلى السلام بين الأمم، عندما تصـــل دولة ما إلى مستوى من التطور الاقتصادي، حيث تصبح الطبقـــة الوســـطى كبيرة لدرجة تكفي لدعم سلسلة مجال ماكدونالد، تصبح دولة ماكدونالد... ولم يعد الناس في دول ماكدونالد يحبون خوض الحرب،إنهم يفضلون الاصطفاف والانتظار للحصول على البرغر" [27].

2- "يقدم المستثمرون العالميون الخاصون، وليس الحكومات، أهم المصـــادر المالية اليوم. يدفعهم هدف الربح وليس الأفكار، إن الشـــركات الالكترونيـــة العملاقة لا تكتب شيكات بيضاء لتكسب حب وولاء دولة ما، إنهـــم يكتبـــون الشيكات لتحقيق الأرباح، والمجتمعـــات الاســـتهلاكية (الســـوبر ماركـــت) والشركات الالكترونية لا تهتم حقا بلون بلدك الخارجي أبدا. فكل ما يهمهـــا هو كيف يترابط بلدك من الداخل، وما هو مستوى الأنظمة والبرمجيات التي تستطيع تشغيلها، وإن حكومتك تستطيع حماية الملكية الخاصة، لذلك لن تمول تلك المجموعات حربا إقليمية لدولة ما قط،ولن تعيد بناء القـــوات المســـلحة لدولة ما بعد حربها مجانا-كما تفعل القوى العظمى لتكسب الولاء فقط-بل إن هذه المجموعات سوف تعاقب بالفعل الدولة لخوضها حربا مع جيرانها،وذلك بسحب مصدر النمو الهام والوحيد في العالم اليوم، رأس المال"[28].

3- "بسبب عولمة شبكات الأموال، فإن الدول تكون أكثـــر عرضـــة للتـــأثر بالأزمة الاقتصادية المنتشرة من إقليم لآخر،بينما تصبح الأزمات العســـكرية الإقليمية محدودة ،تصبح الأزمات الاقتصادية الإقليميـــة عالميـــة، فنظريـــة الدومينو التي كانت تخص عالم السياسة، إنها اليوم تخص عالـــم المال"[29].

4- "الاتصالات العالمية تسبب نشوء تهديدات أمنيـــة جديـــدة لكنهـــا أقـــل تحديدا،فعليك أن تقلق بشأن التهديدات المقبلة من دولة -أمة انفصـــلت أنـــت عنها، مثل العراق، إيران، كوريا الشمالية، أما الآن فيجب عليـــك أن تقلـــق

وبصورة متزايدة بشأن التهديدات المقبلة من أولئك الذين أنت متصل بهم،بما في ذلك الاتصال عبر الأنترنت، والأسواق، ومن أولئك الأقوياء الذين يستطيعون المجيء إلى باب دراك"[30]. ولعل خير مثال على ذلك هو ما أحدثته شبكة الأنترنات في ثورات التغيير التي عرفتها بعض الدول العربية في 2011، والتي أسقطت أنظمة لا طالما عمرت لسنوات طوال مثل تونس،مصر و ما يحدث اليوم في ليبيا و اليمن و سوريا. إن شبكات الاتصالات المعولمة والأسواق المالية والنقل،تزيد من ضعف الدولة أمام التهديدات من فشل الأنظمة ومن عوامل لا علاقة لها بالدولة.

ويعرض "غراهام أليسون" Graham Allison ثماني فرضيات للتمحيص حول آثار العولمة في المصالح الأمنية التقليدية القومية والعالمية والتي نجملها في:

1- إن التطورات التكنولوجية المستخدمة في تحديد الأهداف وتوجيه متفجرات إلى أهداف،والقيام بذلك خلال ساعات يسمح لبعض الدول الخاصة (الولايات المتحدة) لأن تصل إلى أهداف وتدمرها عمليا في أي نقطة في العالم.[31]ومن بين هذه النتائج أن الدول الأضعف، عرضة للتهديدات الشديدة واستخدام القوة من قبل قوى بعيدة، بطرق لم تكن ممكنة في الماضي،ويتضح ذلك جليا في غارات حلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة على صربيا في 1999 وعلى العراق في 2003 .

2- إن التقدم في تكنولوجيات أسلحة الدمار الشامل،وخاصة التقنية الحيوية،الذي يحسن القدرات التدميرية للعوامل الحيوية، بالإضافة إلى زيادة الوصول إلى الأسلحة النووية والمواد النووية، التي يمكن استعمالها في الأسلحة من دول الاتحاد السوفيتي السابق، وشبكات النقل العالمية التي تجعل

من الممكن للدول الحمراء أو الإرهابية أن تسبب دمارا في دول قويـــة، لـــم يكن في الماضي من الممكن تخيلها.[32]

3- إن تآكل سيادة الدولة والحمايات التقليدية مـــن "التـــدخل فـــي الشـــؤون الداخلية" له أسباب متعددة لكنه يتجمع بالعولمة، سيّما عولمة المعلومات حول الأحداث في دولة ما والتي تهم مواطنين من الدول الأخرى.من بين النتـــائج التي يمكن استخلاصها من هذه الفرضية،هو نمو وعـــي متزايـــد بالأحـــداث البعيدة التي كانت تمر في الماضي، دون أن تثير أية مشاعر سيّما في الدول الغنية للقيام بعمل ما. وبحسب ذلك، إن ضغط الرأي العام في دولـــة مـــا لا يؤثر على الحكومة فحسب، لكنه يؤثر أيضا في حكومة أو مـــواطني دولـــة أخرى. مما يساهم في خلق انطباعات متمايزة حول ما يحدث داخـــل هـــذا العالم من قضايا.

4- تسمح قنوات عالمية كسي، آن، آن CNN للناس بمشاهدة الحرب فـــي غرف نومهم، وبالحكم على الأداء العسكري على الأرض أو في الجـــو، أو يقدرون تدفق اللاجئين أو إصابات المدنيين.ونتيجة لذلك فإن مـــن يـــديرون الحروب أصبحوا يعطون أهمية متزايدة لمسارح العمليات، ومن ذاك ما حدث في 1999، حيث أخر حلف الشمال الأطلسي دخوله منتصـــرا إلـــى مطـــار "بريشتينـــا" في كوسوفو إلى النهار، حتى يضمنوا تغطيـــة إعلاميـــة جيـــدة لنصرهم (نفس المنظور اتخذه الروس في حربهم ضد الشيشان).[33]

5- الشبكات العالمية للاتصالات والتجارة، جعلت النخبـــة تعـــرف أفضـــل البضائع والتكنولوجيات.والوعي يخلق الطلب علـــى الســـلع التـــي يفضـــلها المستهلكون في كل المجتمعات بعد أن يعرفوها.[34]والنتائج هنا متعددة,بما أن الأداء الاقتصادي والقاعدة التكنولوجية للمجتمع هي البنيـــة التحتيـــة للقـــدرة العسكرية، يتعين على الدول التي تسعى إلى تطوير قدراتها العسكرية الكافية

لتؤكد بقاءها و استقلالها، أن تتماشى مع التدفق العالمي للتقنيات المتفوقة لا يشمل هذا المعلومات الصلبة، بل يشمل المعلومات اللينة، أيضا كالوصول إلى الانترنت بالنسبة للناس القادرين على تطوير هذه المعلومات، أو المشاركة في أسواق المال.

6- الشبكات العالمية، سيّما في الاقتصاد تخلق طلبات من اللاعبين الأقوياء، بخصوص التنبؤ بالتفاعلات وبقواعد اللعبة التي تصبح بالنتيجة جزءا من القانون الدولي.

7- الوعي بالمدى الذي تتكون فيه شروط وأحوال المواطنين في دولة ما، بعوامل خارجية كالشركات المتعددة الجنسية وتجار العملات، ينتج وخاصة لدى الشركاء الأضعف طلبا بحكم دولي أكبر.ومن نتائج ذلك أنه تصبح الدعوات إلى مؤسسات عالمية تمثل مصالح الأطراف المتأثرة، دعوات معقولة.

8- القضايا عبر الأمم، كتجارة المخدرات، المرض، التهريب، الجريمة المنظمة والإرهاب تضع تهديدا متزايدا بينما تتكاثر الشبكات العالمية وتقوى.إن معظم الشبكات هذه يمكن استخدامها لأغراض قانونية وغير قانونية، وعولمة الشبكات تعني أن آثار الأنشطة الصريحة يمكن الشعور بها عالميا.إن اجتماع العولمة مع ثورة تقنيات المعلومات، قد أعطت الأفراد والمجموعات قوة خارقة في جميع أنحاء الكرة الأرضية، لمتابعة أهداف بناءه وأهداف تخريبه. إضافة إلى أن المشكلات التي بطبيعتها عابرة للأمم، كفساد البيئة والمرض، تقفز فوق حدود السيادة طبعا. هذا حال ألفنونزا الطيور في 2008 و الفنوانز الخنازير في 2009 ومايليها. فشبكات الاتصالات والنقل العالمية قد نشرت تهديدات عبر الأمم، تقفز وراء الجوار المباشر إلى عقد بعيدة في الشبكة.[35]و منه لا يمكن حل المشكلات العابرة

للأمم والتهديدات الأخرى للأمن القومي، بوسائل قومية فقط. إنها تحتاج إلى حلول تعتمد آليات إقليمية وعالمية من التعاون والتنسيق.

إنه لسابق لأوانه استنتاج بأن تحولا فعليا يحـــدث الآن فـــي مســـألة الأمن، فالفرص في تطوير درجة أعلى من الأمن الدولي العالمي مطروحـــة على الدوام، لكنه في ظل ظروف الريبة والشك وعدم الثقة، تبقـــى مقرونـــة بجنوح نحو رعاية أكبر للأمن القومي.

الخاتمة:

من ما تقدم نصل إلى أن للأمن مفهوم نسبي متغير، يتسع نطاقه وفق طـــرق تناوله، كما انه مفهوم مركب ذو مستويات عدة فردية، قومية، إقليمية، دولية و أبعاد متنوعة عسكرية، سياسية، اقتصادية، اجتماعيـــة، إنســـانية، بيئيـــة، معرفية،...الخ. و يتعرض لتحديات و تهديدات مباشرة و غير مباشرة مـــن اتجاهات عدة. و عليه فان تحديد مفهوم للأمن ينطلق من حيث الدرجة العالية أو المتدنية و ليس من حيث الوجود التام أو العدم، بمعنى أنه الأثر الناتج من مجمل التدابير. فالأمن يشمل على تكامل الأبعاد الأمنية ضمن سياق الإطـــار المجتمعي للأمن، بيد أن عملية إيجاد مفهوم جامع مانع للأمن صعب للغاية.

و لقد طرحت الأمم المتحدة عبر برنامجها الإنمائي بعنوان الأمن البشـــري، الذي يعني الأمن الشامل أو الأمن الجماعي في مضامين و أبعاده المختلفـــة، من الأمن الغذائي إلى الأمن البيئي إلى الأمن المائي... و من الأمن الثقافي إلى الأمن السياسي... و من أمن الطاقة على تعدد مصـــادرها إلـــى الأمـــن الصناعي ... و من الأمن التقني إلى الأمن الاجتماعي . و هكذا يتسع مفهوم الأمن ليطول أمن الأفراد و الجماعات و الشعوب ناهيك عن أمن الدولـــة و المجتمع الدولي.و هناك جانب آخر يكشف عن تعقيدات مفهوم الأمـــن انـــه

ثورة الاتصالات و المعلومات بالتزامن مع ظاهرة العولمة .فالأزمات الاقتصادية و الاجتماعية متداخلة، و تتعدى النطاق الجيواستراتيجي الضيق، و كذلك أزمات الطاقة و المياه العذبة، ناهيك عن أزمة تفاقم الإرهاب المهدد للسلم و الأمن، هذا ما يزيد من المسؤولية الدولية، التي تتجاوز في أصلها و أسبابها سيطرة قوة عظمى واحدة ،أو مجموعة قوى كبرى على النظام الدولي، مسؤولية الجماعة الدولية برمتها، و هو ما اخرج نطاق الأمن من إطاره القومي إلى أخر إقليمي فدولي ثم إلى حالي عالمي أو عولمي فأصبحنا بذلك نتحدث عن أمن جماعي أو أمننة عوض الأمن.

الهوامش:

[1] لتفصيل اكبر راجع:عبد الناصر جندلي،**التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**،الطبعة الأولى(الجزائر:دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2007م).

[2] نفس المرجع.

[3]– جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**،ترجمة مركز الخليج للأبحاث،الطبعة الأولى (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 414.

[4]- Barry Busan, **people, states and fear** (London: Harvester wheatsheaf, 1983), p62.

[5]–جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 414.

[6]- K.booth and U.J.weeler, **The security Dilemma**, (oxford: oxford university press, 1992), p36.

[7]– لمزيد من التفصيل حول هذه الطروحات يمكن الرجوع الى كتاب هانس مورقان تو"،السياسة بين الأمم.

[8]- John Mearsheimer,"Back to the Future: Instability After the Cold War", **International security** N°15,(January) 1990, p09.

[9]- Jhon Herz, " Idealist Internationalism and the security Dilemma", **world politics**, N°2, (February) 1950, p157.

[10]- Booth and weeler, op.cit, p30.

[11]– جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 419.

cit, p42..[12]- Jhon mearsheimer, op

[13]– جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 237.

cit, p412..[14]- Barry Buzan, op

[15]- جوزيف س.ناي وجون د. دوناهيو، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، ترجمة محمد شريف الطرح، الطبعة الأولى (الرياض: مكتبة العبيكان، 2002)، ص 120.

[16]– المرجع السابق، ص 121.

[17]– جون بيليس وستيف سميت، مرجع سابق، ص ص412–413.

[18]– نفس المرجع.

[19]– المرجع السابق، ص 413.

[20]- المرجع السابق، ص 440.

[21]- David Held, **Global transformations: politics, Economics, and culture** (U.S.A: stanford university press, 1999), p103.

[22]- Ibid, p104.

[23]- Ibid, p138.

[24]– جوزيف س.ناي وجون د. دوناهيو، المرجع السابق، ص 139.

[25]– نفس المرجع، ص140.

[26]- نفس المرجع، ص 102.

[27] - Thomas Friedman, **the Lexus and the Olive tree** (oxford: routledge, 1999), p195.

[28]- Ibid, pp197-201.

[29]- Ibid, p204.

[30]- Ibid, p211.

[31]- غراهام ألسيون، **أثر العولمة في الأمن القومي العالمي**، ترجمة محمد شريف الطرح، ب.ط (الرياض: العبيكان، 2002)، ص 126.

[32]- نفس المرجع، ص 127.

[33]– نفس المرجع، ص ص 128–129.

[34]- نفس المرجع، ص 129.

[35]– المرجع السابق .